مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والامنية على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

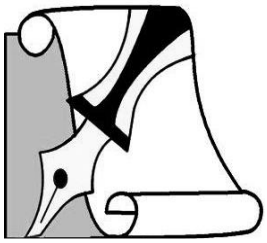

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

لبنان: بين انتخاب الرئاسة وانتخاب الجمهورية الجديدة

أن يكون مارونياً وعمره أكثر من 25 عاماً، هي شروط الترشّح لكرسي الرئاسة في الجمهورية اللبنانية. فبعد 13 رئيساً منذ الاستقلال (1943/11/22)، افتتح لبنان عهد الرئيس بشارة الخوري لمدة ست سنوات، وهي الولاية الأولى القانونية للرئيس للبقاء في سدّة الحكم. ولكن مع بعض التعديلات الدستورية، قد تمتد الولاية إلى تسع سنوات، كما حدث مع الرؤساء: بشارة الخوري، والياس الهراوي، والعماد إميل لحّود.

اثنان من لائحة رؤساء الجمهورية اللبنانية لم يُكملا ولايتهما: الرئيس بشير الجميل 1982، والرئيس رينيه معوّض 1989؛ والسبب أنهما تعرّضا للاغتيال.

أفول الدور الأميركي في المنطقة.. وأسماء مرشّحي الولايات المتحدة لكرسي الرئاسة اللبنانية:

قد لا يختلف اثنان حول كمية المبالغ الطائلة التي دفِعت عشيّة تحركات (ثورة) 17 تشرين من العام 2019، وذلك لرغبة الطرف الأميركي بإحداث تغييرات جوهرية في عالم السياسة اللبنانية. وبالرغم من رفعها مطالب محقّة تعاطف معها قسم كبير من الشعب، لكنها بانت على حقيقتها منذ أول استحقاق. فبعد سقوط الأقنعة واستبعاد الشرفاء وأصحاب المطالب الشعبية المحقّة من الصورة الإعلامية، وعزلهم في مكان غير مرئي، وبعد فشل التحركات التي كان معلوماً محرّكها ومبتغاها، كشف الداعم الأميركي عن حجم الأموال التي صرِفت على (الثورة)، والتي كانت تستهدف بيئة وسلاح حزب الله؛ وكان لا بدّ لهذا الاستثمار بأن يؤتي أكُله في المجال السياسي، حيث كسب (التغييريون) بضعة مقاعد برلمانية، ولكنهم تفرّقوا لاحقاً إلى فرق متعددة.. ويبقى الهدف الأميركي من الدعم المتواصل هو إيصال مرشّحي المجتمع المدني لشغل مراكز مهمة في الكيان السياسي اللبناني، وأبرزها مركز الرئاسة الأولى. وقد ظهر توجّه لدى داعمي المنظمات غير الحكومية لتسمية أحد المفضّلين لدى الإدارة الأميركية، لكنه يختلف مع توجّه "سنتكروم"، وهي القيادة العسكرية المركزية في المنطقة، والتي كان مرشّحها الأول هو قائد الجيش اللبناني الحالي العماد جوزيف عون، وذلك لصلته الوثيقة بهذه القيادة،

مع تجربة طويلة من التعاون والدعم، تبعاً للنظرية الأميركية القائلة بوجوب دعم الجيش، باعتباره المؤسسة الوحيدة في لبنان التي لم تنهار؛ وهي إذا انهارت فسيقع البلد في حضن حزب الله؛ ولذلك، شرعت بعض الدول العربية بمنح المساعدات العينية والمادية للجيش اللبناني.

أما المرشّح الذي خاض به فريق المعارضة اللبنانية (القوات اللبنانية وحزب الكتائب و الحزب الاشتراكي) المعركة الرئاسية، فكان ميشيل معوّض، وهو ابن الرئيس اللبناني الراحل رينيه معوّض.

إحدى عشر جلسة دعا إليها رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه برّي، من أجل انتخاب رئيس للجمهورية، وكلّها أخفقت؛ وقد تم فيها تداول اسم المرشّح ميشال معوّض من قِبل فريق المعارضة، من دون أن يصل إلى الرقم المطلوب، وكانت الورقة البيضاء هي الحاكمة؛ وأيضاً ظهرت بعض الأسماء المرشّحة التي أعلنها التغييريون دون أي أثر يُذكر. وبذلك، يكون معوّض هو مرشّح المرحلة الأولى من قِبل قوى المعارضة، مع رفضها الدائم لهذا التوصيف، وتأكيدها أن معوّض هو مرشّحها الأول، فيما ينتظر الأخير ما سيصل إليه المسار السياسي.

بكركي وانتخابات الرئاسة:

كان للبطريركية المارونية، وعبر موقعها الروحي الأول، دور تاريخي فيما يتعلق بالقرارات التي تخص الطائفة المارونية؛ وهي ما زالت تشكّل العباءة الأوسع لأغلب الأحزاب والتكتلات المسيحية.

وقد عمد البطريرك الحالي، بشارة الراعي، لإيضاح مواقف بكركي في كل مناسبة، حول الموقع الرئاسي الماروني، واضعاً بعض النقاط التي تتماهى أحياناً مع بعض الجهات، لكن بشكل تدريجي وغير صريح؛ وأحياناً، كان الراعي يحدّد المواصفات المطلوبة لمرشّح بكركي؛ وبذلك يُسقط بعض المرشّحين الفاعلين خارج تلك المواصفات. لكن ما هو ثابت لدى بكركي هو عدم الجنوح لترشيح قائد الجيش، ولكن ليس لاستهداف شخص جوزيف عون، وإنما لعدم تثبيت نهج سياسي بأن كل قائد جيش هو مرشّح طبيعي إلى سدّة الرئاسة؛ وتريد بكركي أن لا يصبح ذلك عرفاً مارونياً، وذلك لعدة اعتبارات داخلية وخارجية.

والثابت الثاني أن موقف بكركي من ترشيح الوزير والنائب السابق سليمان فرنجية لم يكن إيجابياً بالكامل، على اعتبار أن المظلّة البطريركية المارونية قد لا تشمله برعايتها، كونه مرشّح حركة أمل ومدعوماً من حزب الله. وتعكس هذا الموقف حركة السفير السعودي باتجاه بكركي، وتغريدة البخاري

حول التقاء الساكنيْن، والتي ناقضت ما كان تسرّب من اجتماعه مع البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي، رغم توضيح السفير بأن المملكة السعودية لن تدخل في لعبة الأسماء؛ لكنه حدّد ملامح الرئيس العتيد بأن يكون إنقاذياً وغير متورط بأي فساد مالي أو سياسي!

أما بخصوص الدعوة التي كانت ستوجّهها بكركي لكلّ النواب المسيحيين للقاء موسّع، فقد تأجيلها حتى يتم رسم خارطة طريق رئاسية تحت المظلة البطريركية،بسبب تباين الأفكار بين النواب المسيحيين المتحزبين وغيرهم؛ وبذلك يكون هذا الاجتماع قد وِلِد ميتاً، رغم حرص بكركي على استعادة دورها المؤثّر في ظل الانقسامات المسيحية الداخلية.

مؤتمر باريس:

فشل اجتماع باريس الأخير، والمتعلق بالشأن الداخلي اللبناني، والذي ضمّ خمسة ممثّلين عن دول عربية وأجنبية، ومن دون حضور لبنان، وهو المعني الأول بالاجتماع. وقد عُزي الأمر لصعوبة اختيار ممثّل عن لبنان، في ظل الانقسامات السياسية والحزبية.

فقد أتت هذه النتائج توصيفية؛ والسبب المباشر هو عدم وجود أي فريق في البرلمان اللبناني يستطيع الإتيان برئيس للبلاد من دون التوافق مع الفرقاء الآخرين، وحتى داخل كل فريق، وذلك لتحصيل ناتج الأصوات المطلوبة في الدورتين الأولى والثانية.

إن غياب المواقف الحاسمة عن اجتماع ممثّلي فرنسا وأميركا والسعودية وقطر ومصر، مردّه إلى أن الأوضاع الداخلية اللبنانية أبعد ما تكون عن النضج أو التوافق، لأن المواصفات التي طُرحت خلال الاجتماع الذي حصل في مبنى وزارة الخارجية الفرنسية، للرئيس المرتقب، فضفاضة، وتنطبق على الكثير من المرشّحين المحتملين، مثل أن يحظى بثقة الداخل اللبناني والخارج، وأن يكون رجلاً إصلاحياً، لأن لبنان أمام استحقاق مقبل مع البنك الدولي وبعض المؤسسات الدولية القانونية التي تتابع قضايا ضد حاكم مصرف لبنان، وما يمكن أن ينتج عنها، وما قد يواجه لبنان مستقبلاً على خلفية العديد من القضايا المعقّدة(مثل ملف تفجير المرفأ، ملف شروط البنك الدولي، ملف الطاقة، ملف الإصلاحات الداخلية، وغيرها).

إن ما تريده هذه الدول التي اجتمعت في باريس، حسب الظاهر أو المعلن، هو مساعدة لبنان للخروج من أزمة غياب الرئيس؛ لكنها تسعى في الواقع لحماية مصالحها ونفوذها فقط.

وكمثال، تأكيد تلك الدول على ضرورة انصياع لبنان لشروط صندوق النقد الدولي وتطبيق "الإصلاحات" الداخلية.

كما أن مستوى التمثيل المنخفض لهذه الدول الخمس في اجتماع باريس هو مؤشّر إضافي لعدم تأثير التوصيات التي أعلنتها حول مواصفات مرشّح الرئاسة اللبنانية، مع عدم تقديم أي دعم مالي للبنان الرسمي، مقابل استمرار المساعدات المالية الغربية والعربية، وكما كانت سابقاً، عبر الجمعيات غير الحكومية وصندوق الدعم الأممي لتلبية الحاجات الإنسانية والاجتماعية والصحية .

إن الدول التي رعت اتفاق الدوحة عام 2008، والذي أتى آنذاك برئيس للجمهورية (قائد الجيش ميشال سليمان)، هي نفسها التي اجتمعت أخيراً في باريس؛ لكن ما لفت في الاجتماع المذكور هو اللهجة المنخفضة الصادرة عنه، لأن المجتمعين لا يملكون صفة قانونية أو توكيلية من أي جهة دولية أو إقليمية؛ كما لفت الموقف الأميركي بعد اجتماع باريس، والذي عبّرت عنه السفيرة دوروثي شيا، التي قالت إن على حزب الله سحب دعم ترشيح الوزير والنائب السابق سليمان فرنجية، على الطريقة الأميركية الكاوبوية في فرض الديموقراطية، والتي اعتدنا عليها.

"الثنائي الوطني" ودعم ترشيح فرنجية:

تواصلت من دون طائل جلسات الانتخاب في أروقة المجلس النيابي اللبناني، في إطار ممارسة الحق الديموقراطي، عبر وضع أوراق بيضاء من قِبل عدد كبير من النواب، وذلك بانتظار تبلور الخيارات السياسية، في ظل التوتّر بين حزب الله والتيار الوطني الحر، والذي لو وافق على دعم ترشيح الوزير والنائب السابق سليمان فرنجية، لكنّا اليوم أمام رئيس جديد. في البداية، ومع الردود الإيجابية من الوزير السابق جبران باسيل، كانت الورقة البيضاء هي الحَكم، حتى تباينت وتباعدت التفاهمات، وأصبحت الأوراق الملغاة تحمل رسائل سياسية في طيّاتها، وقد أصاب حبر شظاياها العديد من الأفرقاء.

لكن لماذا ترشيح و دعم ترشيح فرنجية؟

إن ترشيح الوزير السابق سليمان فرنجية لنفسه يدخل ضمن المسار السياسي الطبيعي؛ فهو مرشّح دائم منذ ما بعد اتفاق الطائف، وبشكل علني، في إطار اللعبة الديموقراطية؛ وهو كان ممثّلاً دائماً بكتلة نيابية وازنة، وفي كل الوزارات المتعاقبة؛ بالإضافة لما يملكه من حاضنة شعبية تجاوزت طائفته أو

منطقته أو محازبي تيار المردة، لتشمل العديد من المناطق اللبنانية؛ وهو بذلك يكون قد أمّن التوافق الشعبي الداخلي حوله بنسبة عالية، وربما تفوق شعبية المرشّحين الآخرين، وطنياً.

أما سياسياً، فلطالما كان فرنجية حليفاً وثيقاً ومقرّباً من الرئيس نبيه بري، والذي أعلن عن دعمه في السباق الرئاسي؛ كما أعلن السيد حسن نصر الله دعم ترشيحه، وليس ترشيحه بشكل مباشر.

إن ترشيح فرنجية نقل قضية اختيار المرشّح، والتي ردّدها كثيراً فريق المعارضة، إلى مستوى تحقيق النصاب التي تتطلب حضور 86 نائباً وفوز المرشّح بأغلبية الأصوات، أو المرحلة التالية من الانتخابات. لكن ما حصل أن أحزاب المعارضة قرّرت مقاطعة الانتخاب وعدم تأمين النصاب، بعد توجّسها من عملية البوانتاج calcul des points التي أعلنت عنها مصادر مقرّبة من الرئيس نبيه بري، معلّلة ذلك– أي أحزاب المعارضة– برفضها لفرض مرشّح حزب الله؛ كما طُلب من مسؤولي "القوات اللبنانية" إطلاق هذه الصفة على المرشّح فرنجية، تحت عنوان "مرشّحنا او لا أحد"، في تكرار لما حدث مع الرئيس اللبناني الراحل سليمان فرنجية، وهو جدّ المرشّح الحالي فرنجية، والذي نجح بفارق صوت واحد عام 1970. وقد تكون معركة انتخاب سليمان الحفيد مشابهة تماماً، نظراً لتقارب الأرقام. ففي غياب الأوراق البيضاء سيتم الحسم الديموقراطي، ولن يكون هناك مرشّح تسوية أو مرشّح توافقي.

إن معركة تأمين نصاب الجلسة الثانية، إذا ما حدثت، وتم انتخاب سليمان فرنجية، ستواجه معارضة كبيرة، كما أوحت أغلب الخطابات السياسية أخيراً.

أما بالنسبة لحزب الله، فقد أعلن سماحة السيد حسن نصر الله عن مواصفات الرئيس المقبل، وأهمها أن لا يطعن المقاومة في الظهر؛ بالإضافة إلى قوّة حضوره الداخلي بالتواصل مع جميع القوى الأساسية، وحُسن إدارة البلاد في مواجهة الاستحقاقات المقبلة؛ وأن يحظى بعدم اعتراض دولي، وعدم وضع فيتو عليه من قِبل بعض الدول الإقليمية والغربية.

واليوم، ومع سعي السعودية والإمارات للتطبيع مع سوريا، قد يشكّل وجود سليمان فرنجية في قصر بعبدا عاملاً إيجابياً لهذا المسار، لما يملك فرنجية من علاقات جيدة مع الجمهورية العربية السورية، بشخص رئيسها الدكتور بشار الأسد؛ وهذا ما دفع السعودية للإعلان مراراً أنها تشجّع حصول الانتخابات الرئاسية، وتدعم رئيساً لديه مشروع إصلاحي واضح .

ترشيح قائد الجيش الجنرال جوزيف عون :

بعد نجاحه في قيادة الجيش في ظل الأزمة الإقتصادية الخانقة، وتأمينه الرواتب والدعم اللوجستي الدائم من الدول المانحة لأفراد الجيش اللبناني، عبر منحهم علاوات إضافية بالدولار الاميركي كل شهر، وذلك لمساعدة العسكريين على تجاوز المحنة الاقتصادية الصعبة، برز اسم قائد الجيش جوزيف عون كمرشّح طبيعي لسدّة الرئاسة.

إن تأمين الطبابة لتسعين ألف عسكري تقريباً، وهم عديد الجيش اللبناني مع عائلاتهم، يُحسب أو يُعدّ نجاحاً لقيادة الجيش؛ وهذا ما حفظ تماسك الجيش، ومنع تسرّب عناصره إلى خارج المؤسسة العسكرية. لكن دعم إدارة القيادة المركزية العسكرية الأميركية (سنتكوم) وتحمّسها لفكرة إيصال قائد الجيش اللبناني للرئاسة، أثّر سلباً على حظوظه الرئاسية، بالإضافة إلى عدم رغبة بكركي بتثبيت عرف بأن كل قائد جيش هو رئيس جمهورية، ونظراً لبعض تجاربها السيّئة مع رؤساء سابقين..

أما المعضلة الأهم التي تحول دون انتخاب جوزيف عون، فهي عدم تعديل الدستور، حيث يُفترض بقائد الجيش أن يقدّم استقالته من موقعه قبل انتخابه بستة أشهر، حسب قانون الانتخاب اللبناني؛ وهذا ما لم يحصل.

على أي حال، وبالنسبة لحزب الله، فإن ترشيح فرنجية نهائي وحاسم؛ وهو الخطة(أ) والخطة (ب).

لكن التغييرات الأخيرة على الساحة الدولية والإقليمية، ومنها التقارب الإيراني– السعودي، قد تُعدّ نقطة إيجابية لقائد الجيش، إن اضطرّ الفرقاء السياسيون لترشيح اسم مشترك، يجمع القوّة في المسائل الاستراتيجية، ويكون موقفه مقبولاً بشأن مسألة السلاح والقرارات الدولية، للحفاظ على الاستقرار والتوازن السياسي.

حساب الأصوات في البرلمان:

إن الحصول على غالبية ثلثي أصوات النواب في المرحلة الأولى، ومن ثم على 65 صوتاً في المرحلة الثانية، لا يمكن أن يحدث لأي مرشّح إذا لم تحصل خروق بين الكتل.

وكان الياس بو صعب قد أعلن أن صوته سيكون لفرنجية، وهو عضو كتلة التيار الوطني الحر؛ وأيضاً قد يظهر موقف متمايز لدى ممثّلي حزب الطاشناق الأرمني بالتصويت لفرنجية؛ وكذلك قد يعطي بعض النواب المستقلين أصواتهم لفرنجية.

ومع التقارب الإيراني –السعودي الأخير، قد يعطي بعض أعضاء كتلة وليد جنبلاط النيابية أصواتهم لفرنجية، بعد أن تتوضح صورة التفاهم الإقليمي المستجد.

إن السيناريو الذي حدث عند انتخاب رئيس مجلس النواب، نبيه بري، قد يتكرر ويتّبع نفس المسار أيضاً، حيث توزعت أصوات النواب الـ128 في انتخابات رئاسة المجلس النيابي، على الشكل الآتي:

–65 صوتًا لنبيه بري.

–23 ورقة بيضاء

– 40 ورقة ملغاة.

وقد فاز بري حينها بولاية سابعة على المجلس، والذي يرأسه منذ عام 1992 حتى الآن.

وفي عملية انتخاب نائب الرئيس، تم الاقتراع مرّتين، وذلك لعدم حصول أيّ من المرشّحين على عدد الأصوات اللازمة لفوزهم، وهو 65 صوتاً؛ فقد كانت النتائج في أول دورة على الشكل التالي: الياس بو صعب: 64 صوتًا، غسان سكاف: 49 صوتًا، و13 ورقة بيضاء، وورقتان ملغاتان.

وفي الدورة الثانية، تغيرت النتائج، وفاز الياس بو صعب كنائب لرئيس المجلس النيابي، وأصبحت النتائج على الشكل الآتي: الياس بو صعب: 65 صوتًا، وغسان سكاف: 60 صوتًا، وورقتان بيضاء وورقة ملغاة.

موقف التيار الوطني الحر:

لم يُظهر رئيس التيار الوطني الحر، جبران باسيل، أي توجّه علني للترشّح لسدّة الرئاسة، وإن حمل، ولعدّة مرّات، اقتراحات لأسماء مرشّحين مفترضين، وجال بهم على الفعاليات السياسية. لكن المفارقة كانت في تغييبه اسم سليمان فرنجية عن كل هذه اللوائح، ورفض باسيل فكرة ترشيح فرنجية بشكل تام، لأن لديه 21 صوتاً في البرلمان، بين عديد كتلته من النواب ومن بعض حلفائه. وعند التوافق مع "الثنائي الشيعي" وبعض المستقلين، إن حدث هذا التوافق، يستطيع هذا الحلف إيصال أي مرشّح له.

إن علاقة جبران باسيل مع كل السياسيين على الساحة اللبنانية باتت مثار جدال واسع، ما أضعف حظوظه بنسج تحالفات مع الجانب الدرزي، أو المسيحي، أو حتى مع "التغييرين"، بعيداً عن حلفه مع حزب الله .. والاتفاق على ترحيل نقاط الخلاف بين التيار الوطني الحر وحزب الله، ضمن تفاهم مار مخايل، إلى ما بعد الاستحقاق الرئاسي، كان مطلب الفريقين، مع بعض التباينات هنا وهناك.

وإن لم يمتلك جبران باسيل خطة (ب)، لما بعد مرحلة انتخاب سليمان فرنجية، ولم يعمل بروح براغماتية وإيجابية، فقد يخسر الشيء الكثير، في ضوء التغيرات والتحولات الجارية في الإقليم والعالم.

الاتفاق الإيراني – السعودي :

من المبكر المراهنة على هذا الاتفاق، وتأثيره الإيجابي على ملف الرئاسة اللبنانية أولاً. فتعدّد الملفات العالقة بين البلدين، وتحديد سقف الشهرين لإعادة التمثيل الدبلوماسي بينهما، وأولوية ترتيب البيت الداخلي السعودي بعد قرار محمد بن سلمان الخروج قليلاً من الهيمنة الأميركية، والتحرّك ضمن مساحة صغيرة، كما يحدث مع قطر والإمارات، سيستغرق وقتاً إلى وقت، قبل أن نشعر بقرب الإنفراج السياسي، وما يتبعه من تخفيف للتشنّجات والمشاكل التي افتعلها بن سلمان تباعاً وليس دفعة واحدة، وأوّلها المعالجات الثنائية، ثم الملف اليمني، عبر تسهيل الحوار الجدي في اليمن، مع غضّ الطرف عن بعض الملفات الأخرى، ومنها الملف اللبناني، لأنه من ضمن شروط الاتفاق، عدم التدخل بشؤون الدول الداخلية إلاّ بتسهيل وتيسير خفض التوتر، والسعي لتخفيف آثار الصراع والقطيعة التي قاربت عامها السابع.

ومن إيجابيات التقارب بين إيران والسعودية، أنه سينعكس بشكل إيجابي على الضائقة الاقتصادية، وسيفتح باب الاستثمار، ولو جزئياً، خوفاً من "سيف قيصر" الأميركي.

إن ما ينتظر الرئيس القادم من ملفات متراكمة ومتداخلة بين المحلي والإقليمي والدولي، يتطلب أن يكون لديه خبرة سياسية وعملية، مع شبكة كبيرة من العلاقات الداخلية والخارجية، لأنّ لبنان أمام مخاض الجمهورية الجديدة. فبعد انتهاء ولاية حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، وفي ظل عدم التمديد لبعض المراكز الأمنية والعسكرية، وتراكمات الأمن والقضاء والاقتصاد، سنكون أمام فرصة لإجراء تعديلات دستورية، تبدأ بقانون انتخابي عصري يراعي التمثيل الحقيقي، وليس قانوناً مفصّلاً على مقاسات بعض الكيانات السياسية، والتي تغرّد دائماً خارج منطق مصلحة البلاد.

إن تعديلات دستورية لقانون الانتخاب، ويتبعها تعديل يحدّد فترة تأليف الحكومة بمدّة زمنية بعد التكليف، ستضمن عدم دخول لبنان في دوّامة الفراغات الدستورية؛ وأيضاً ستفرض سرعة التشاور، وتحسم الصراعات التي كانت تحصل على حساب الوطن والمواطن.

ولا ننسى هنا أهمية البدء بالاستفادة من ثروات لبنان النفطية والغازية، والبحث عن حلول للقطاع المصرفي، وتفعيل قطاع الزراعة، سيما البقوليات والقمح، والذي يستطيع أن يغذّي كامل السوق اللبناني بدون الحاجة للاستيراد، وتشجيع قطاع الصناعات المختلفة؛ كما تبرز مسألة تفعيل قانون الوكالات الحصرية، وتطبيقه بطريقة شفّافة وعصرية.

وأمام فرصة بناء الدولة الحديثة، لا بدّ من الاعتماد على الطاقات العلمية والأكاديمية، وإيلاء الشباب الأهمية الأكبر لوقف التسرّب والهجرة.

كان لبنان في قلب العواصف تاريخياً، بمواجهة التحالفات أو المحاور الدولية والإقليمية. ونحن اليوم أمام هدنة مساكنة، أشبه ببناء صلب على أرضية رخوة، وهي تتأثر مباشرة بالمتغيرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

أخيراً، وبانتظار حلّ أزمة الرئاسة اللبنانية، يجب أن لا نغفل عن أن أكثر المتضرّرين من إشاعة أجواء التقاربات الجديدة، هو العدو الصهيوني. ومع اشتداد أزماته الداخلية والخارجية، والتي سبّبتها حكومة يمين اليمين المتطرف، فإن الزلزال الداخلي الذي أصاب الكيان الإسرائيلي قد يُنتج ارتدادات كبيرة في المحيط الإقليمي، بدءًا من سوريا ولبنان.. وصولاً إلى إيران.